الاستثمار السياحى.. الرهان الاقتصادى القادم

الخبراء :

المشروعات الجديدة بساحلى البحرين الأحمر والمتوسط «مبشرة»

تعزيز الاقتصاد .. دعم الجنيه .. وجذب الاستثمارات .. أهم المكاسب

استهدفت الحكومة المصرية فى السنوات الأخيرة عقد صفقات استثمارية كبرى من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية تدفع نحو التنمية الاقتصادية، ومؤخرا برزت خريطة استثمارية جديدة من الساحل الشمالى على ظهر المتوسط، الى البحر الأحمر على الواجهة الشرقية لمصر، وكلا الشريطين يتحولان إلى مدن ومنتجعات متكاملة تستقبل رؤوس أموال محلية وإقليمية ودولية، وتشمل الصفقات عدة مشاريع كبيرة، منها مشروع رأس الحكمة فى الساحل الشمالي، والذى يعتبر أكبر صفقة استثمار أجنبى مباشر فى تاريخ مصر بقيمة 35 مليار دولار وسيتم تنفيذها بشراكة مع الإمارات، وخلال الأيام الماضية تم الاعلان عن توقيع صفقة استثمارية ضخمة بشراكة عربية ثلاثية بين الإمارات والسعودية ومصر بقيمة 20 مليار دولار وهى اتفاقية تنمية مشروع «مراسى ريد» الذى يقام فى خليج سوما، وبالتالى فان السؤال الذى يطرح نفسه.. ما هى حقيقة الأثر الاقتصادى لهذه الصفقات الضخمة على الاقتصاد المصرى؟ وهل مستقبل القطاع سيخدم المواطن ومعيشته ؟ وما هى المكاسب التى ستعود على العملة الوطنية وسعر الصرف الخاص بها؟.

د.أشرف غراب : يفتح آفاقًا استثمارية موازية فى مجالات العقارات والخدمات اللوجستية

اللواء أحمد حمدى : يجذب رءوس الأموال المحلية والأجنبية

هشام جبر : يساهم فى تنويع السوق السياحى

هبة عبدالسلام

أكد خبراء اقتصاديون أن الاستثمار السياحى هو الرهان الأقتصادى لمصر خلال الفترة القادمة والصفقات التى تم الأعلان عنها تمثل نقلة نوعية فى مسار الاستثمار السياحى والعقارى المصري، وترسم إعادة تعريف مصر كإحدى أهم الوجهات السياحية عالميا، بل وتمثل جزءا من رؤية شاملة لإعادة هيكلة الخريطة الاستثمارية فى مصر، بما يعود بالنفع على الدخل القومى المصرى ورفع معدلات النمو.

أضافوا : أن هذه الصفقات تعزز الاقتصاد وسيعود أثرها بالإيجاب على المواطن المصرى فى توفير عشرات الآلاف من فرص العمل، وتزيد من الاحتياطى النقدى الأجنبى المصرى وترفع من قيمة العملة المحلية وتخفض سعر صرف الدولار، وهذا يؤدى لخفض تكلفة الاستيراد وخفض تكلفة الإنتاج وزيادة الإنتاج والتوسع فى المشروعات القائمة من القطاع الخاص، وبالتالى يخفض من سعر السلع المنتجة نهائيا بالأسواق واستدامة فى تراجع معدلات التضخم وتراجع معدلات البطالة.

دور المواطن

قال د.مصطفى بدرة الخبير الاقتصادى وأستاذ التمويل والاستثمار إنه توجد عدة تشابهات بين صفقة رأس الحكمة وصفقة مراسى ريد وكلا الصفقتين تشمل استثمارات سنويا، ما يحول منطقة البحر الأحمر إلى منطقة سياحية عالمية رائدة تسهم فى دعم الاقتصاد الوطني.

وأشار «غراب» إلى أن مشروع «مراسى ريد» من المشروعات السياحية الذى يستهدف صناعة سياحية متكاملة تزيد من دخل مصر من العملة الصعبة ولن يقتصر فقط على جذب الأفواج السياحية، كما أنه سيفتح آفاقا استثمارية موازية فى العديد من المجالات كالعقارات والخدمات اللوجستية، إضافة إلى أن المشروع سيضيف نحو 175 ألف فرصة عمل مباشرة أثناء الإنشاء، إضافة إلى عشرات الآلاف من فرص العمل غير المباشرة، فى المقاولات والتوريدات والبناء والمعمار والنقل والخدمات الأخري، كما سيضيف فرص عمل جديدة فور تنفيذه تقدر بنحو 25 ألف فرصة عمل مباشرة، إضافة إلى أن المشروع يعزز من مكانة مصر فى جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية والخليجية الضخمة للاستثمار فى السياحة وغيرها ما يعزز من استقرار سوق الصرف ويرفع من معدلات النمو.

وأضاف أن مشروع «مراسى ريد» يجمع بين العديد من القطاعات الاقتصادية منها السياحية والترفيهية والاستثمار العقارى وغيرها، كما أنه يمثل الاستثمار الأكبر من نوعه على ساحل منطقة البحر الأحمر، كما أنه يشير إلى ثقة رؤوس الأموال العربية والخليجية والأجنبية فى مناخ الاستثمار المصرى فى ظل ما شهدته مصر من إصلاحات اقتصادية وبنية تحتية وتشريعية قوية وتيسيرات ضخمة محفزة لمناخ الاستثمار، مضيفا أن هذا المشروع يعطى رسالة للخارج مفادها أن مصر قادرة على جذب استثمارات بهذا الحجم الضخم.

وأوضح أن هذه الصفقة الاستثمارية الضخمة سيعود أثرها بالإيجاب على المواطن المصرى فى أنها ستوفر عشرات الآلاف من فرص العمل، إضافة إلى أن دخول مليارات الدولارات من هذه الصفقة كعملة صعبة لمصر يزيد من الاحتياطى النقدى الأجنبى المصرى ويرفع من قيمة العملة المحلية ويخفض من سعر صرف الدولار، وهذا يؤدى لخفض تكلفة الاستيراد وخفض تكلفة الإنتاج وزيادة الإنتاج والتوسع فى المشروعات القائمة من القطاع الخاص، وبالتالى يخفض من سعر السلع المنتجة نهائيا بالأسواق واستدامة فى تراجع معدلات التضخم وتراجع معدلات البطالة.

اللواء أحمد حمدى

د.أشرف غراب

أجنبية مباشرة فى مصر، حيث تشارك الإمارات فى صفقة رأس الحكمة، بينما تشارك السعودية فى صفقة «مراسى ريد» وكلا المشروعين يركز على التطوير العقاري، حيث سيتم إنشاء مشاريع عقارية كبيرة فى كلا المشروعين، وكلتا الصفقتين تشمل استثمارات بالغة القيمة، حيث تبلغ قيمة صفقة رأس الحكمة 35 مليار دولار، بينما تبلغ قيمة صفقة مراسى بما يعادل 20 مليار دولار، ومن المتوقع أن يكون لكلا المشروعين تأثير كبير على الاقتصاد المصري، حيث سيتم توفير فرص عمل جديدة وزيادة الدخل القومى وكلا المشروعين يشملان تطوير البنية التحتية، بما فى ذلك الطرق والموانئ والمطارات.

أضاف أنه رغم أن الدولة والمستثمرين هم الطرفان الأساسيان فى مشروعات الاستثمار السياحى الضخمة، إلا أن دور المواطن يظل محورياً فى إنجاح هذه المشروعات وتحويلها إلى قيمة حقيقية للاقتصاد الوطني، فالمواطنة الواعية تبدأ من السلوك الإيجابى داخل هذه المناطق عبر الحفاظ على نظافة الشواطئ وحماية البيئة البحرية، وهو ما يرفع من جاذبية الوجهة السياحية فى نظر الزائر الأجنبي، كما أن تشجيع المنتجات المحلية، من مأكولات ومشغولات يدوية، يعزز من عوائد المجتمعات القاطنة بجوار هذه المشاريع، ويمنحها دافعًا أكبر للاندماج مع خطط التنمية، إلى جانب ذلك فإن حسن التعامل مع السائحين ونشر صورة مصر كبلد مضياف يمثل عنصرًا جوهريًا فى تسويق الوجهة السياحية، حيث إن «الكلمة الطيبة» والانطباع الأول قد يساوى أحيانًا ملايين الجنيهات من الحملات الدعائية، كذلك فإن السياحة الداخلية تشكل دعامة أساسية لنجاح هذه الاستثمارات، فإقبال المصريين على زيارة الساحل الشمالى أو مدن البحر الأحمر يضمن استمرار الحركة الاقتصادية حتى فى فترات الركود العالمى أو الأزمات الطارئة.

وأوضح أن دور المواطن لا ينحصر فى السلوك الفردى فقط، بل يمتد إلى المشاركة فى النقاش العام والمساءلة، من خلال دعم المطالب بالشفافية فى الصفقات الاستثمارية الكبري، ومتابعة أثرها الفعلى على الاقتصاد والمجتمع، وبهذا يصبح المصرى شريكًا حقيقيًا فى صياغة مستقبل الاستثمار السياحي، لا مجرد متفرج على مشروعات تُدار من أعلي، مشيرا الى ان الإعلام المصرى سواء التقليدى أو الرقمى يلعب دورًا محوريًا فى إنجاح خطط الاستثمار السياحي، ويقع على عاتقه الترويج الإيجابى المدروس للمشروعات السياحية الجديدة، من خلال تسليط الضوء على المردود الاقتصادي، وعدد فرص العمل التى تتيحها، وأثرها على تحسين البنية التحتية والخدمات، وهذا الترويج لا يعنى إغفال النقد، بل على العكس، فالإعلام المسئول عليه أيضًا أن يقوم بدور الرقيب، عبر طرح الأسئلة الصعبة حول شفافية العقود، وآليات توزيع العائدات، ومدى التزام المستثمرين بالمعايير البيئية والاجتماعية، كما يساهم الإعلام فى تثقيف المواطن بدوره فى حماية الاستثمارات السياحية، سواء من خلال حملات للتوعية البيئية، أوبرامج تستعرض نماذج نجاح لمجتمعات محلية اندمجت فى النشاط السياحي. وبهذا يصبح الإعلام قناة لنقل المعرفة والخبرة، ويعزز من الانتماء للمشروع الوطني.

صفقات أخرى مرتقبة

وقال اللواء أحمد حمدى نائب رئيس هيئة تنشيط السياحة السابق ورئيس قطاع السياحة الداخلية الأسبق بوزارة السياحة إن الاستثمار السياحى فى مصر أصبح من أهم محركات النمو الاقتصادي، حيث يمثل قطاعًا حيويًا يجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية ويساهم بشكل مباشر فى تعزيز العملة الصعبة وتحسين مستوى معيشة المواطنين، والاستثمار السياحى بالساحل الشمالى والبحر الأحمر يمثل محورًا واضحًا فى إستراتيجية مصر للنهوض الاقتصادى وتحقيق التنمية المستدامة، والصفقات الكبيرة الأخيرة تعزز الاقتصاد، وتدعم العملة المحلية، وترفع مستوى معيشة المواطن، مع جذب استثمارات أجنبية نوعية تفتح آفاقًا مستقبلية مشرقة للقطاع السياحى المصري.

وأوضح أن تقارير مؤسسات دولية تشير إلى أن الأنفاق السياحى الدولى والمحلى المصرى يتجهان للصعود، وأن القطاع الاستثمارى السياحى يدعم ملايين الوظائف، وهناك مؤشرات حاسمة لإعادة التوازن الاقتصادى فى ظل ضغوط مالية وديون مرتفعة، كما أن الاستثمار فى المنتجعات والبنية التحتية «مطارات صغيرة، موانئ، محطات تحلية وكهرباء متجددة، فنادق عالمية» يوفّر فرص عملٍ مباشرة وغير مباشرة، ويجذب النقد الأجنبي، ويسهم فى نموقطاعات العقار والضيافة والخدمات.

قال إن هناك العديد من المشروعات الاستثمارية السياحية التى أقامتها الدولة على الساحلين الابيض والاحمر ومنها صفقة رأس الحكمة «الصفقة الإماراتية» فى 2024 حيث دار حديث واسع حول صفقة مساحات شاسعة فى منطقة رأس الحكمة مع صندوق إماراتى «ADQ» ضمن خطة لتحويل أجزاء كبيرة من الساحل الشمالى إلى «مدينة جيل جديد» تضم منتجعات ومناطق سكنية ومراكز تجارية، مما يجعل الصفقة من الأكبر فى تاريخ عقود التنمية الساحلية المصرية.

وتابع أما البحر الأحمر فمن الغردقة إلى سواحل جديدة وصفقات خليجية حيث الوجهة التقليدية للغوص والرفاهية ومشروعات تشهد تجديدًا واستثمارات فى بنية الاستقبال والفنادق والمنتجعات، وهى مثال نموذجى على مدينة منتجعية متكاملة تمكنت من جذب جودة استثمارية وسكاناً دائمين، وتواصل إطلاق أحياء جديدة، كما أن مناطق مثل «سوميای» تشهد تنمية فندقية جديدة وعلامات تجارية فاخرة تدخل السوق، ما يخلق ضغطًا إيجابيًا على الإيرادات وجذب طبقات سياحية ذات إنفاق أعلي.

وأضاف: هناك أيضا صفقة إعمار مصر على البحر الأحمر بمليارات الجنيهات، ومن الصفقات التى لفتت الأنظار مع شركاء خليجيين لبناء مشروع سياحى على البحر الأحمر يمكن أن يصل حجم استثماراته إلى ما يقارب 900 مليار جنيه مصرى «حوالى 18 مليار دولار» وهو رقم يضع المشروع ضمن أضخم الاستثمارات السياحية المحلية، وهذا النوع من الاتفاقات يُحدث تأثيرًا مزدوجًا وضخ استثمارات كبيرة وفرص توظيف، وفى الوقت نفسه يرفع سقف المخاطر السياسية والاقتصادية المتعلقة بسعر الصرف، والشفافية فى عقود الاستغلال، ومن بين الصفقات المرتقبة، هناك مشروع «رأس بناس» على البحر الأحمر، الذى يعتبر من أكبر تجمعات الشعاب المرجانية البكر فى العالم، كما توجد صفقة استثمارية كبرى فى منطقة رأس شقير، التى تشمل أنشطة فى الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر والسياحة والصناعات الثقيلة.

فائدة مزدوجة

وقال هشام جبر رئيس غرفة سياحة الغوص والأنشطة البحرية السابق إن الاستثمار السياحى فى مصر صار من المحركات الأساسية للنمو الاقتصادى ورافعة مهمة لتعزيز العملة الصعبة وتحسين مستويات معيشة المواطن فى السنتين الأخيرتين، حيث سجل الساحل الشمالى والبحر الأحمر صفقات استثمارية ضخمة جعلت من مصر وجهة سياحية عالمية متجددة ونموذجًا للاستثمار العقارى والسياحي، وإذا أُديرت الصفقات بشفافية مع شروط تضمن توظيفاً محلياً، ونسباً عادلة من الإيرادات، ومعايير بيئية صارمة، فستتحوّل الاستثمارات إلى رافد دائم للنمو، وتساهم فى تنويع السوق السياحى «سياحة غوص، سياحة بيئية، سياحة طبية» وهناك تقارير عالمية تتوقع ارتفاع الإنفاق السياحى فى مصر خلال السنوات المقبلة.

وحول المردود الفعلى على الاقتصاد والمواطن المصرى من هذه الاستثمارات السياحية أوضح ان الاجابة فى عدة اتجاهات وعلى رأسها التدفقات الضخمة للعملات الأجنبية والتى تسهم فى استقرار وتحسين سعر صرف الجنيه المصري، كما أن زيادة إيرادات السياحة ترفع من مساهمة القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى وجذب استثمارات محلية وأجنبية جديدة بسبب الثقة المتزايدة فى السوق المصري، مما ينعش النشاط الاقتصادى ويحد من معدلات البطالة.

وأضاف أنه على مستوى معيشة المواطن يخلق آلاف فرص العمل فى المجالات السياحية والفندقية والخدمية، خاصة للشباب، بالإضافة إلى تحسين البنية التحتية المحلية مثل الطرق والكهرباء والمياه والخدمات الصحية، مع رفع جودة الحياة فى المناطق السياحية والمجاورة حيث إن زيادة الدخل القومى يدعم الخدمات الاجتماعية العامة ويُسهم فى التخفيف من الضغوط الاقتصادية على الأسر.

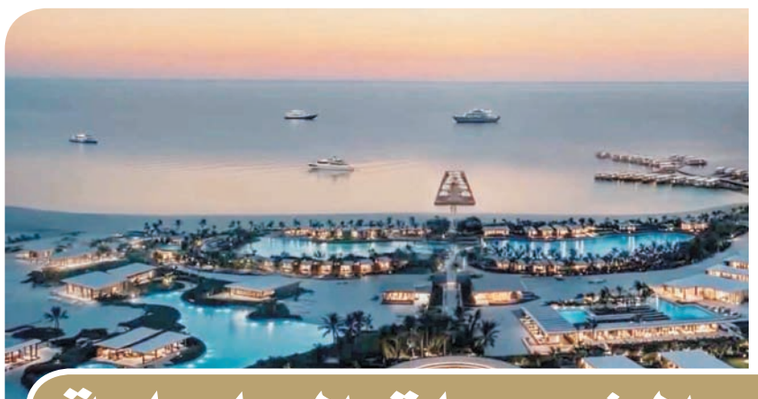

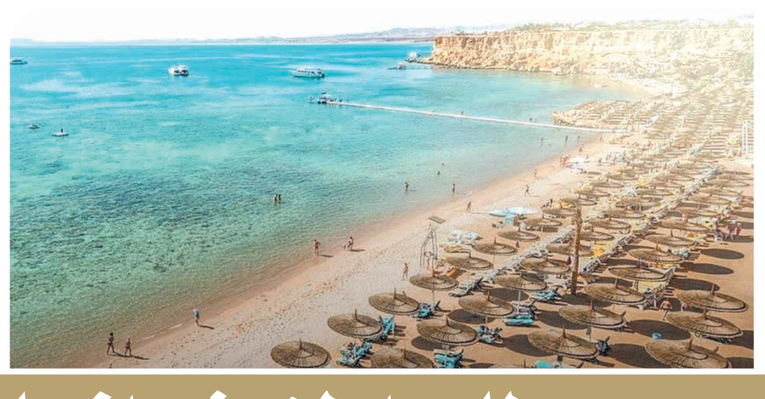

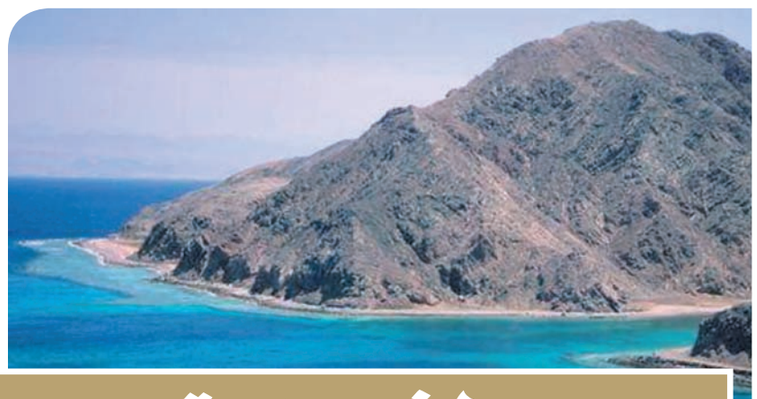

د. مصطفى بدرة : دور محورى للمواطن فى إنجاح المشروعات الساحلية

كل خميس

بقلم :
طلال أبوغزالة

من الاستهلاك إلى الابتكار

عندما أتابع مسيرة المدن المتقدّمة فى البلاد التى اعتمدت برامج التنمية البشرية، وساهمت فى تبنّى الشباب الواعى وأصحاب الأفكار الإبداعية، وفتحت الأبواب واسعاً أمام المبتكرين الجُدد، ولم تتردّد فى تنفيذ المشاريع الهامّة مهما بلغت من «البساطة»، فكلّى يقين أن الأفكار البسيطة قدّمت أعظم المفاجآت التى تخدم البشرية، ولكن للأسف البشرية تنقسم إلى فريقين، فريق يفكّر، ويحاول، ويجرّب ويبتكر، ويجتهد، ويصل، وفريق يستهلك، ويستهلك، ولا علاقة له، بأدنى جهد من العلّم، أو التفكير، أو الاجتهاد.

اعتدتُ أن أستقرئ المعطيات المتوفّرة بأدقّ تفاصيلها، وأدوّن أبسط الملاحظات التى بتراكمها كنت أحصل على استنتاجات رائعة، ورائدة، تقودنى إلى أفكار جديدة، تبهرنى بالدرجة الأولي، وما إن أناقشها، مع الفريق الذى اخترته بعناية فائقة، لتكون نقاشاتنا المفتوحة مبنية على الاحترام أولاً، وعلى الثقة ثانياً، وعلى الودّ دائماً وأبداً، لنستطيع أن نتمّم الأفكار المطروحة ونحن نتداولها من جميع الجوانب، وأتقبّل كل المقترحات برحابة صدر، ومحبّة، وتقدير لأيّ اجتهاد يبذله أى واحد من المقررين معى فى المجموعة، التى استطاعت أن تبلغ العالميّة ليس ادّعاء، وليس خداعاً بل بشكل موثّق ومؤثّر ومكرّس وموجود فى قوائم التوثيق العالمية وفى سجلات الشرف الدوليّة، ولستُ هنا بصدد الحديث عن مجموعة أبوغزالة ولكنّ السياق حكم أن أستشهد بتجربة عميقة، شاهدها التاريخ الطويل، والجغرافيا الممتدّة عبر القارات، والإنجازات الحاضرة نتيجة الإيمان واليقين فى العمل، والإخلاص فى الأمل بالغد الأفضل.

أقول هذا كلّه أعلاه، ويحزّ فى نفسي، أنّ بلاد الشام، بلاد الطاقة، بلاد الخصب، بلاد الخير، بلاد الجمال، مشغولة فى «تبديد» الطاقات لا تزويدها منذ سنوات وسنوات، والطاقات هنا، ليس الغاز المتغلغل فى طبقات التربة، وليس النفط المُدّخر فى باطن اليابسة والماء على حدّ سواء، وليس فى «السلكون»، والفوسفات، وغيرها من المواد الخام التى بوسعها أن تشغّل مصانع العالم أجمع، بل أتحدّث عن الطاقات «الشبابيّة» فبلادنا ولّادة، ونساؤنا أمّهات رائدات ورائعات، ورجالنا رجال أشراف وأشدّاء، يتناسلون الجيل تلو الجيل، ويقدّمون للمجتمع أفضل إنسان، لايزال يحمل قيَم الخير، ومبادئ الإنسانيّة، ومعتقد الدين الحنيف والمنطق، ويحملون الأخلاق وهذا الأهم، إذ كما يقول الشاعر أحمد شوقي: وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت فإن هموذهبت أخلاقهم ذهبوا..

وأمّتنا لم تذهب بل تتعاقب، وتتوالي، وتتجدّد مع كل جيل، وكل نسل، وتظلّ الأخلاق رديفاً هاماً لحماية هذه المجتمعات التى ينقصها فقط، حسّ النهوض، وشعور المسئوليّة، ووجوب التطوّر، وعزيمة التقدّم، وإرادة المحاولة، فمن يصدّق أن بلداً صغيراً كـ«سنغافوره» مثلاً، تصبح مدينة المستقبل، بإخراجها من إطار الدولة المستهلكة، إلى صميم الدولة الذكيّة.. حيث واجهت بمفردها، ومفكريها، ومسئوليها، محدوديّة المساحة، وندرة الموارد، بابتكارات تقنيّة، التى جعلت من نفاياتها، ومن يصدّق أن نفاياتها استطاعت إنارة المدينة بأكملها، وبالمواد البلاستيكية الصلبة المستخرجة من ذات النفايات، استطاعت أن تعبّد أفضل الطرق فى العالم، وتمدّ أمتن وأفضل الجسور أيضاً، كل ذلك بفضل تعزيز الطاقة الفكرية، واستثمار الأدمغة، والإخلاص للوطن.

وهذا لا يتمّ، بالتفكير وحسب، بل بحسن التدبّر، ونيّة التدبير الصادقة، التى يملكها المسئول، والنماذج التى يمكن الحديث عنها للتطوير والتحديث للاقتراب من المستقبل الذى لا نلمس منه فى بلادنا غير الاستهلاك، ولا نشارك فيه على قدم أو ساق، يحتاج إلى إعادة نظر، فى الكفاءات التى تعجّ فى البلاد، وفى المناهج التى تلجم معظم الشباب الإبداعى والشابّات، فالإبداع لا يقتصر على الذكور، فامرأة كالمهندسة العراقيّة «زها حديد»، استطاعت أن تغزو أميركا، وأوربا، وحتى كوكب اليابان كما يُقال، بأفكارها الهندسيّة الإبداعية وبصماتها المشرقة، التى لاتزال، وستبقى لأجيال وأجيال، على إنجازاتها المبدعة، ليس فقط لأنها كانت على هذا القدر من الكفاءة، بل لأنّ المناخات التى عملت فيها، كانت سليمة ومعافاة وتقدّر الإمكانات وتعزّزها، وتدعمها، وتفسح لها المجال على أوسع نطاق، لخدمة الحالة والهالة الإبداعية دون تردّد أو عقبات، وهذا ما نحتاجه تماماً فى بلادنا..